

المحاضرة الأولى: مفهوم التقييم في المؤسسة

مقدمة:

إن التقييم ليس علوم دقيقة؛ حيث يبقى التقييم نسبيا؛ إذ أنه يدمج عدة عوامل أو نماذج أو حسابات اقتصادية معينة، تؤثر على رشادة المقيم أو رشادة حكم المقيم، حيث يؤثر هذا الحكم على نتائج التقييم في المؤسسة.

1. تعريف التقييم :

1 - 1 . التعريف الاقتصادي للتقييم :

إن تقييم جزء أو كل المؤسسة يتوقف على تحديد السعر الأكثر احتمالا عند إرب الصفقة وفق الظروف العادية في السوق.

2 - 1 التعريف القانوني: للتقييم :

التقييم هو عملية تتوقف على التصريح بالقيمة من خلال معطيات معينة وقواعد محددة (تقييم أصل ما، تقييم الأرباح (في تاريخ معين أو محدد).
إن التقييم هو القناعة التي يتبادلها البائع مع المشتري.
نتائج التقييم تعكس الاستثمارات إيجابيات المتبناة من طرف المؤسسة وتعكس أيضا فرص النمو المستقبلي.

من خلال عملية التقييم يستطيع المقيم إعطاء نصائح إلى البائع ويبحث على مبررات القيمة التي تكون أعلى لصالح البائع، أو نصائح إلى المشتري أين تكون القيمة منخفضة لصالحه.

2 مفهوم القيمة- :

القيمة هي نتيجة التقييم تقوم على طرق وحسابات ونظرية متناسقة ومتجانسة، فالقيمة هي المحدد الأساسي للأسعار؛ حيث 1:

نفرق القيمة عن السعر حيث القيمة هي عبارة عن رأي أو وجهة نظر المقيم، والسعر هو عبارة عن حدث يتحدد من خلال آلية العرض والطلب.

سعر المؤسسة يمكن تعريفه ب: مبلغ الصفقة المبرمة حول أرس مال المؤسسة.

إذا السعر يرتبط مباشرة بالصفقة الممكنة أو الحقيقية للمؤسسة.

3 دواعي تقييم المؤسسات- : نقوم بتقييم المؤسسة في عدة مناسبات منها:

عند الشراء وضعية المشتري.)

عند الانتقال وضعية البائع.)

عند إعادة الهيكلة لأجل خفض التكاليف وتعظيم التذاؤب (التذاؤب هو نتائج التي تعطىها العناصر
مجتمعة أكبر من مجموعها متفرقة.)

عند اندماج مؤسستين .

عند التنازل عن جزء أو على المؤسسة ككل.

عند تقديم المؤسسة إلى البورصة.

عند خوصصة المؤسسة وفتح أسماؤها.

4. المستفيدون من التقييم : يوجه التقييم ل 2:

المساهمين لمعرفة قيمة أسهمهم والوقوف على أداء المؤسسة.

المشتريين والبائعين حيث أن حاجتهم إلى معرفة قيمة المؤسسة هي مختلفة فكل نصائح معينة.

الملاك الذين يرغبون في الانشقاق عن المؤسسة لأجل الخروج من أسماها المؤسسة عند حدوث

تضارب المصالح بين الملاك أو عند رفع أو خفض رأسماها المؤسسة.

توجه أيضا إلى الموثقين المكلفين بكتابة العقود.

يمكن أن يشمل التقييم كل المؤسسات على حسب حجمها (مجتمعات كانت أو فروع) أو حسب

طبيعتها القانونية (شركات الأشخاص أو شركات ذات أسهم) أو حسب القطاع (صناعي، تجاري ،

خدمي.)

2 BENLHAFSI, A ; Op, Cit.